

تركيا تستخدم الدعاية الإسرائيلية للوقية بين الأردن والسعودية

ويقول محللون إن الأخبار التي يروجها الإعلام الإسرائيلي لا تخلو من أبعاد سياسية هدفها الضغط على الأردن الذي يرفض بشكل حازم أي خطوات إسرائيلية لضم أجزاء من الضفة الغربية. وحذر وزير الخارجية وشؤون المغتربين الأردني أيمن الصفدي ونظيره المصري سامح شكري الخميس من تبعات تنفيذ قرار إسرائيل ضم أراض فلسطينية على الأمن والاستقرار في المنطقة، وعلى فرص تحقيق السلام العادل والشامل الذي يشكل ضرورة إقليمية ودولية.

وبحسب بيان من وزارة الخارجية الأردنية، أكد الوزيران خلال اتصال هاتفى رفضهما قرار الضم، الذي يمثل خرقاً للقانون الدولي، ومن شأنه تقويض حل الدولتين ونسف أسس العملية السلمية.

وتدرك إسرائيل مدى حساسية ملف الوصاية على المقدسات بالنسبة إلى عمان، ومن هنا تريد اللعب على هذا الوتر، عليها تلتين موقف الأردن من مسألة الضم التي في حال جرت ستشمل المستوطنات وغور الأردن (الذي يمثل ثلث مساحة الضفة).

الامر نفسه ينطبق على تركيا التي تحاول هي أيضاً توظيف ورقة المزمع بوجود نوابا سعودية للمشاركة في الإشراف على المقدسات لضرب العلاقة بين عمان والرياح التي تنصدر الجبهة المناوئة لتدخلاتها في المنطقة، فضلا عن أن انقرة تحاول من خلال إعلانها المتكرر عن دعم وصاية الأردن على القدس كسب ود الأخير.

وتعد دائرة أوقاف القدس، التابعة لوزارة الأوقاف والمقدسات والشؤون الإسلامية في الأردن، المشرف الرسمي على المسجد الأقصى وأوقاف القدس (الشرقية)، بموجب القانون الدولي، الذي يعتبر الأردن آخر سلطة محلية مشرفة على تلك المقدسات قبل احتلالها من جانب إسرائيل.

وكرست اتفاقية وادي عربة للسلام، التي وقعها الأردن مع إسرائيل في 1994، إشراف الأردن على الشؤون الدينية في المدينة، وفي مارس 2013 وقع العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني، والرئيس الفلسطيني محمود عباس، اتفاقية تعزز حق الأردن في "الوصاية والدفاع عن القدس".

المواقف الأردنية والفلسطينية التي تدحض بشكل لا يقبل التاويل وجود أي نوايا سعودية للمشاركة في الإشراف على المقدسات في القدس أو وجود موافقة أردنية بهذا الخصوص، وبدا تعاطي انقرة والأردن الموالية لها مع الرواية الإسرائيلية على أنها حقيقة ثابتة. وأصدرت سفارة تركيا لدى عمان الخميس بيانا أكدت فيه موقفها الداعم لسور الأردن في حماية الأماكن المقدسة بفلسطين، في رد على الرواية الإسرائيلية. وقالت السفارة إن "تركيا تدعم بقوة دور الأردن في حماية الأماكن المقدسة"، و"نؤمن بأن الأردن يقوم بحمل مسؤوليته على أفضل وجه".

وجاء الموقف الرسمي التركي بالتوازي مع تركيز إعلامي قطري وإخواني لافت على ما نشرته صحيفة "إسرائيل اليوم" المقربة من نتنياهو عن وجود توجه لمنح السعودية موطن قدم في إدارة دائرة الأوقاف بالمسجد الأقصى.

ما يروجوه الإعلام الإسرائيلي لا يخلو من أبعاد سياسية هدفها الضغط على الأردن الرافض لمشروع ضم أجزاء من الضفة

وزعمت "إسرائيل اليوم" أن موقف الأردن -المتمسك بالوصاية على المقدسات- قد تغير بسبب ما اعتبرته ازدياد النفوذ التركي في المسجد الأقصى. وقالت الصحيفة إن هدف المحادثات الإسرائيلية السعودية بشأن دائرة الأوقاف في المسجد الأقصى المبارك هو أن يكون للرياح دور المراقب للحلولة دون المساس بمكانة الأردن.

وادعت "إسرائيل اليوم" أن عمان أبلغت إسرائيل والولايات المتحدة استعدادها لضم ممثلين عن السعودية في دائرة الأوقاف، لكن دون أن يمس ذلك مكانة الأردن في إدارة شؤون المقدسات الإسلامية، وكونه الراعي الرئيسي لها.

وفقا للصحيفة، اشترط الأردن أن تعمل السعودية على تحويل الأموال إلى الجمعيات الإسلامية في القدس، والضغط على انقرة لإبعاد الجمعيات التركية.

عمان - أضححت محاولات تركيا للوقية بين الأردن والسعودية مكشوفة، لاسيما بعد الموقف الرسمي الذي صدر عن انقرة الخميس، والذي بدأ متهاميا مع الدعاية الإسرائيلية التي تزعم وجود مساع لدى الرياض لمزاحمة عمان في الوصاية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، من خلال إعادة تذكير الجانب التركي بالموقف الداعم للأردن في هذا الملف.

وكانت عمان والسلطة الفلسطينية نفتا بشكل واضح مؤخرا ما تروجه وسائل إعلام إسرائيلية، معروفة بتوجهاتها الداعمة لرئيس الوزراء اليميني بنيامين نتنياهو، عن مفاوضات إسرائيلية أمريكية سعودية لإشراك الرياض في الإشراف على المقدسات في القدس، وأن هناك موافقة أردنية مبدئية. وأوضح مدير عام دائرة الأوقاف الإسلامية العامة وشؤون المسجد الأقصى بالقدس عزام الخطيب، أن الأخبار التي تروجها وسائل الإعلام الإسرائيلية هي "أفلام محروقة هدفها التشويش، وتشنيت الموقفين الأردني والفلسطيني".

وأضاف الخطيب أن "الملك عبدالله الثاني ابن الحسين هو صاحب الولاية والوصاية والرعاية، وهي رعاية تاريخية ورثها عن أجداده وعن ملوك بني هاشم وهناك إجماع فلسطيني وعالمي على هذه الرعاية والوصاية، وهذه الأخبار يتم نشرها بين الغيبة والأخرى، ولا قيمة لها مطلقاً".

من جهته نفى محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين والمستشار الخاص للرئيس محمود عباس، المزمع الإسرائيلية عن وجود موافقة أردنية أو سعودية على تغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى. وحذر الهباش من محاولات إسرائيلية لخلط الأوراق والتشويش على الموقف الفلسطيني والعربي الرافض للاحتلال والضم الاستعماري لأراضي دولة فلسطين.

واعتبر أن توقيت نشر هذه التقارير الإسرائيلية هو توقيت مقصود في ظل الموقف الفلسطيني الحاسم الذي قرر التحلل من الاتفاقات مع إسرائيل في ظل سياساتها العدوانية المعلنه والرامية إلى ضم أجزاء من أراضي دولة فلسطين. اللات في تركيا ووسائل إعلام قطرية وإخوانية تعدت بشكل واضح تجاهل

السودان يدخل مرحلة سياسية جديدة تحت مظلة «يونيتامس»

قرار أممي يراعي المطالب الدولية والهواجس السودانية



حمدوك يحظى بمظلة أممية

الانتقالية، وتواجد القوى الثورية. فنظر شريحة كبيرة في الكون المدني إلى العسكريين باعتبارهم خصوصا محتلمين وليسوا أصدقاء أو شركاء على المدى البعيد، وتلك النظرة تعبر عن طبيعة القوى السياسية السودانية التي تفقد الثقة سريعا في بعضها.

ولدى البعض من المراقبين، مخاوف من أن يكون الحضور الأممي مقدمة لعودة أنصار البشير والتمهيد لدمجهم في العملية السياسية، وأن الفترة المقبلة قد تشهد العديد من المشاورات بشأن إتاحة مشاركتهم في الانتخابات المقبلة.

ويرى آخرون أن عدم انخراط الأمم المتحدة بشكل أكبر في عملية السلام الجارية منذ انطلاقها في أغسطس الماضي، يعني أنها لم تكن مقتنعة باليات السلام، ما يشير إلى عدم استعداد هدم ما جرى في جوبا وتصحيح المسارات، وبالتالي دوران العجلة من جديد، وهو ما يلبي تطلعات بعض الحركات المسلحة ويغضب أخرى.

يبرهن الإبقاء على قوات يوناميد في دارفور على أن الأمم المتحدة تترك هشاشة مفاوضات السلام على المسارات المختلفة، وأن ملف دارفور أحد أبرز أسباب عرقلة التفاوض حتى الآن وعدم وصولها إلى نقطة النهاية، بفعل الانقسام بين الحركات المسلحة، وعدم قدرة الحكومة المركزية على احتواء النزاعات القبلية التي تشب من وقت لآخر.

أوضح تقرير مشترك للأمم المتحدة والاقتصاد الأفريقي، صدر في مارس الماضي، أن العنف في دارفور تراجع بين الجماعات المتمردة، لكن الأسباب العميقة للنزاع لا تزال قائمة وهذا ما يوجب الخلافات بين السكان، ويعد ذلك أحد الأسباب القوية التي دفعت مجلس الأمن للموافقة على بقاء جنود حفظ السلام في القوة التابعة للأمم المتحدة.

ويؤكد الباحث السياسي عبدالمنعم ابوبدر، أن الأمم المتحدة سيكون لها دور في تهئية الأوضاع لتنفيذ السلام على الأرض دون الانخراط في تفاصيل المفاوضات، وسوف تساعد في بعض قضايا إعادة دمج وتسريح عناصر الحركات التي تتطلب تمويلًا وقرارات فنية عالية، وتقديم المساعدات على نحو يمكن النازحين واللاجئين من العودة إلى مناطقهم، وستكون وسيطا في السلام، حال تعثرت المفاوضات الحالية.

ولفت في تصريحات لـ"العرب"، إلى أن الأمم المتحدة استجابت لمطالب الحكومة بشكل كبير، وأن القرار يلقي قبولا من القوى السياسية، لأن البعثة الجديدة سوف تعطي المزيد من الضمانات لوصول فترة الانتقال السياسي إلى نهايتها، وعدم السماح لأي طرف بتعديدها، وتدعم الحكومة في قراراتها لإزالة التمكين، وتقويض فلول البشير الذين يحاولون الانقضاض على السلطة.

قرار مجلس الأمن الدولي بشأن إرسال بعثة سياسية أممية إلى السودان مع تمديد مؤقت لعمل قوات حفظ السلام المشتركة (يوناميد) في دارفور راعى الهواجس السودانية والمطالب الدولية، وسط اعتقاد بأن وجود مظلة أممية من شأنه أن يدفع مسار الانتقال السياسي في هذا البلد قدما، والذي شابته تعثرات في الفترة الماضية.

الخرطوم - دخل السودان مرحلة سياسية جديدة عقب موافقة مجلس الأمن على تشكيل بعثة سياسية في الخرطوم مهمتها دعم المرحلة الانتقالية، تحت مسمى "يونيتامس" لفترة أولية مدتها 12 شهرا، ما يعزز القواعد الزهية لضمان سريان المعادلة السياسية الراهنة، حيث أضحى المكونات المدنية والعسكرية في السلطة، والحركات المسلحة، تحت عين الأمم المتحدة التي عليها تعيين مبعوث لدى السودان خلال الأيام المقبلة.

وأرغم حاجة السودان إلى الانفتاح بشكل أكبر على الهيئات والمنظمات الدولية، وهو أمر وفره انتقاله إلى البند السادس، غير أن عدم قدرة البعثات الأممية في بلدان مماثلة على إحداث نجاحات يمكن التحويل عليها جعل البعض يتخوفون من انغماسها في التعقيدات السياسية بين المكونات المختلفة، ما يؤثر في قدرتها على تحقيق أهدافها.

يرى أنصار هذا الرأي أن إزاحة نظام عمر حسن البشير ليس بحاجة لوجود أممي خارجي، بعد أن امتلك السودان قراره الداخلي، لأن أبناءه أدركوا بشكلهم من أي طرف خارجي قد يلعب دورا لحساب جهات معينة، ما يزيد الأوضاع تعقيدا.

وظهرت خلافات بين الشقين المدني والعسكري في السودان على إثر تقديم رئيس الحكومة عبدالله حمدوك، خطابا إلى الأمم المتحدة في يناير الماضي، طالب فيه بالانتقال إلى الفصل السادس "تضم عنصرا قويا لبناء السلام"، ما جرى تفسيره على أنه إشارة إلى طلب قوة مسلحة.

سحبت وزارة الخارجية السودانية الطلب الأول، وقدمت آخر بعد اجتماع ضم الحكومة ومجلس السيادة وقوى الحرية والتغيير، حدد مهام البعثة السياسية بصورة تستبعد التلميذ للفصل السابع (استخدام القوة العسكرية) من ميثاق الأمم المتحدة.

ويقول أستاذ العلوم السياسية بمرکز الدراسات الدولية بالخرطوم الرشيد محمد إبراهيم، إن القرارات الأممية تعكس توجهات الحكومة الانتقالية، والتي ليست لديها موانع من رقابة الأمم المتحدة، بعد أن كان التوجه العام إنهاء الوجود الأممي بحلول يونيو الجاري، الأمر الذي أحدث خلافات بين المكونين المدني والعسكري في السودان، جرى حله بالتوصل إلى حل وسط، تفهمته القوى الدولية المؤثرة. ويضيف لـ"العرب"، أن المستفيد الأول من البعثة السياسية هي الحكومة الانتقالية، لأنها تحمي الالتزام بالوثيقة الدستورية، بعد أن تخوفت من إمكانية أن يقوم الكون العسكري بالاستئثار بالسلطة برمتها، وتمديد تواجده على رأس مجلس السيادة، وتضمن البعثة نجاح العملية التبادلية لإدارة المرحلة

الخرطوم - دخل السودان مرحلة سياسية جديدة عقب موافقة مجلس الأمن على تشكيل بعثة سياسية في الخرطوم مهمتها دعم المرحلة الانتقالية، تحت مسمى "يونيتامس" لفترة أولية مدتها 12 شهرا، ما يعزز القواعد الزهية لضمان سريان المعادلة السياسية الراهنة، حيث أضحى المكونات المدنية والعسكرية في السلطة، والحركات المسلحة، تحت عين الأمم المتحدة التي عليها تعيين مبعوث لدى السودان خلال الأيام المقبلة.

أصدر مجلس الأمن الدولي مساء الأربعاء بالإجماع قراراتين رعتهما ألمانيا وبريطانيا، نص أحدهما على تشكيل بعثة سياسية لدعم المرحلة الانتقالية، بينما نص الثاني على تمديد مهمة قوة حفظ السلام في دارفور (يوناميد) ومولفة من ثمانية آلاف جندي إلى نهاية العام على الأقل.



رشيد محمد إبراهيم

المستفيد الأول من البعثة السياسية هي الحكومة الانتقالية

وتبنت الأمم المتحدة صيغة سياسية حظيت بقبول سوداني، واستبدلت الوجود تحت البند السابع الذي يجيز استخدام القوة العسكرية إلى البند السادس من خلال بعثة يقتصر دورها على تقديم الاستشارات السياسية والفنية، واحتفظت بوجودها العسكري مثلا في البعثة الأممية- الأفريقية المشتركة (يوناميد)، في دارفور.

رأى التوجه المتوازن، فقد استجاب لرغبة الخرطوم في ميلها نحو البند السادس، ولبن طلب بعض الحركات المسلحة التي كانت تخوف من إمكانية سحب القوات العسكرية من دارفور في ظل أوضاع أمنية غير مستقرة هناك والتي تترافق مع عدم حدوث تطورات ملموسة في ملف السلام، ما يهدد بإمكانية اندلاع نزاعات جديدة قد تحتاج تدخل "يوناميد" للتعامل معها.

تساعد البعثة السياسية في بناء السلام وحماية المدنيين وسيادة القانون في دارفور والمنطقتين (جنوب كردفان والنيل الأزرق)، ودعم قدرة الحكومة على توسيع حضور مؤسسات الحكم المدني الشامل، والمساعدة في توفير بيئة آمنة ومستقرة يمكن من خلالها تنفيذ اتفاق سلام مستقبلي وتوفير السبل اللازمة لدعم بناء الأجهزة الأمنية، وحماية حقوق الإنسان.



انقسام في صفوف اليمين الإسرائيلي حول ضم أجزاء من الضفة الغربية

مسؤول أميركي مطلع على الروابط الإسرائيلية من أهمية حالة الغضب، وتمثل انتقادات الحيان لترامب شفاقا نادرا بين المستوطنين والمسيحيين الإنجلييين الذين يمثلون قاعدة انتخابية مهمة للرئيس الأميركي في انتخابات نوفمبر. ويعتبر المجتمع الدولي أن المستوطنات غير قانونية. وكتب القس الأميركي البارز جون هاجي في صحيفة يهود الإسرائيلية أن "الوقت حان" للوفاء بوعدهم الخطة "المحكمة" بضم الأراضي التوراتية. وأشار الحيان إلى أن الاقتراح يهدف إلى كسب الأصوات لترامب، وهو ما نفاه مسؤول أميركي. وقال المسؤول "نحاول ألا نقوم بأشياء لأنها تحظى أو لا تحظى بشعبية، بل نعملها لأنها الصواب".

لخطة السلام التي أعلنها ترامب في يناير الماضي والتي تتضمن احتفاظ إسرائيل بمعظم مستوطناتها في الضفة الغربية.

وسبب قلقهم، الذي لا يشاركهم فيه كل المستوطنين، هو أن الخطة قد تمهد الطريق إلى الرؤية الأميركية الخاصة بإقامة دولة فلسطينية على 70 في المئة من أراضي الضفة الغربية، وهي مناطق قد تشمل نحو 15 مستوطنة.

ويرفض الفلسطينيون الاقتراح باعتباره خطة لدولة لا تتوفر لها أدنى مقومات الاستمرارية. وحتى في إسرائيل وداخل ائتلاف نتنياهو فإن الضم لا يحظى بتأييد حماسي.

واتهم نتنياهو الحيان بالجحود، وأثنى علانية على صداقة ترامب "مقطعة النخلير" لإسرائيل. وقلل

القدس - يعارض مستوطنون يهود نية إسرائيل ضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة بناء على الخطة الأميركية للسلام.

وقبل شهر من الموعد المقرر أن تبحث فيه حكومة الوحدة الجديدة برئاسة بنيامين نتنياهو الضم المقترح، عمد بعض زعماء المستوطنين إلى الإدلاء بتصريحات ستسبب للأخير الحرج على الأغلب في البيت الأبيض.

وقال دافيد الحيان رئيس مجلس إشاع الاستيطاني لصحيفة هارتس الليبرالية إن الرئيس الأميركي دونالد ترامب ومستشاره للشرق الأوسط جاريد كوشنر "ليسا صديقين لإسرائيل".

وفي نظر زعماء المستوطنين مثل الحيان، هناك جانب سلبي خطير